الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الاثنين 8 من ذو القعدة 1441 هـ/ 29 يونيو 2020 – السنة الرابعة عشر – العدد E 3731

الوسط

Monday 29th June 2020 - 14 th year - Issue No.E 3731

البورصة ترتفع بأولى جلسات الأسبوع وسط استقرار للسوق الأول

ارتفعت بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الأحد، أولى جلسات الأسبوع، حيث صعد المؤشر العام 0.05%، وارتفع الرئيسي و»رئيسي 50» بنفس النسبة البالغة 0.21%، فيما استقر مؤشر السوق الأول عند الإغلاق.

وتقلصت سيولة البورصة 24.6% إلى 21.16 مليون دينار مقابل 28.08 مليون دينار بالجلسة السابقة، كما انخفضت أحجام التداول 27.9% إلى 155.27 مليون سهم مقابل 215.33 مليون سهم يوم الخميس الماضي.

وسجلت مؤشرات 5 قطاعات ارتفاعاً بصدارة السلع الاستهلاكية بنمو نسبته 1.01%، بينما تراجعت 5 قطاعات أخرى يتصدرها النفط والغاز بانخفاض قدره 0.77%.

وجاء سهم «التعمير» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بنمو نسبته 15.25%، فيما تصدر سهم «وربة للتأمين» القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 9.35%.

وحقق سهم «بيتك» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 3.48 مليون دينار مُتراجعاً 0.16%، بينما تصدر سهم «أبيار» نشاط الكميات بتداول 18.27 مليون سهم مُستقراً عند سعر 8.5 فلس.

30 يونيو.. «الكويتية للمقاصة» تباشر أعمالها باستقبال العملاء

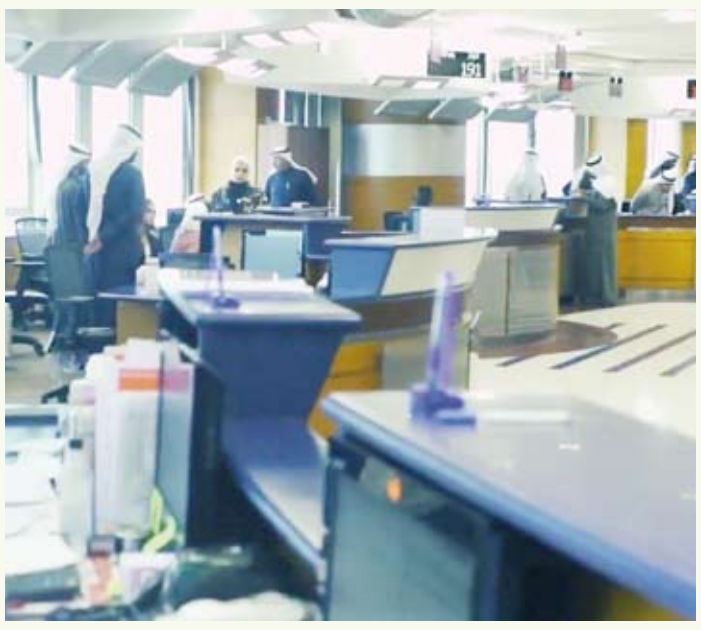

أعلنت الشركة الكويتية للمقاصة، أنها ستقوم بمباشرة القيام بأعمالها المتعلقة باستقبال العملاء ابتداءً من يوم الثلاثاء الموافق 30 يونيو 2020، وفقاً لقرارات الدولة لاستئناف الأعمال ضمن المرحلة الثانية.

وقالت الشركة في بيان على حسابها الرسمي في تويتر، إنه سيتم العمل خلال المرحلة القادمة بتعليمات وزارة الصحة وبناءً عليه تُهيب الشركة عند استقبال المراجعين بالالتزام بالتباعد الاجتماعي ولبس الكمامات والالتزام بالمعايير الموضوعة من مجلس الوزراء الكويتي.

وسيتم فقط استقبال المراجعين لدى مراكز الخدمة في الشركة بعد حجز موعد مُسبق من نظام المقاصة للمواعيد، ونوهت الشركة بأنها ستقدم خدمات المتداولين (استفسارات وإصدار التقارير) خلال الفترة القادمة لدى مقر الشركة في الدول الأول من مبنى بورصة الكويت.

أما الأعمال التي ستُقدم خلال الفترة القادمة لدى مقر الشركة في الدور الخامس من مبنى برج أحمد فستكون نقل ملكية الأسهم للشركات المُدرجة ببورصة الكويت، واستلام شيكات أرباح قديمة /وصولات أسهم، وخدمات المساهمين العامة.

كما نوهت الشركة أنه ابتداءً من يوم الثلاثاء المُقبل، سيتم استقبال طلبات إعادة نشاط رقم التداول وفتح حسابات التداول الجديدة من خلال شركات الوساطة المالية.

«القوى العاملة» توضح تطورات الإضراب العمالي في منطقة المهبولة

أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة الكويتية امس الأحد تعاملها مع الإضراب الذي قام به مجموعة من العمال في 24 يونو الجاري في منطقة المهبولة.

وأوضحت الهيئة في بيان، أنه فور تبلغها بالإضراب توجه فريق الطوارئ التابع لقطاع حماية القوى العاملة في الهيئة، إلى موقع الإضراب للنظر في شكاوى أكثر من 148 عاملا واتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية، إذ أعلنواعدم استلام رواتب أشهر مارس ، وأبريل ، ومايو من العام الجاري.

وكشفت أن القطاع باشر من خلال فريق الطوارئ باستدعاء صاحب العمل، الذي أفاد بانتهاء العقد الحكومي منذ 22 يناير الماضي وانتهاء العقد المبرم مع الشريك الأجنبي بتاريخ 29 يناير 2020.

وقدمت الشركة بتاريخ 25 من يونيو حافظة المستندات التي تفيد انتهاء التعاقد، وكذلك إقرار الشريك الأجنبي مسؤوليتها بكافة الأمور المالية والإدارية والقانونية والمستحقات العمالية لجميع العمال المسجلين على العقد وتصفية حقوقهم العمالية.

وبعد تقديم الشركة المستندات التي تؤكد ما أفادت به قامت الهيئة بتاريخ 26 من الشهر الجاري برفع الموضوع لوزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية، مريم العقيل، لمخاطبة وزير النفط ووزير الكهرباء والماء لاتخاذ ما يلزم وبالأخص حجز الكفالة المالية والدفعات المقررة للشركة، ووقف الشركة إدارياً لدى الهيئة لحين استيفاء الحقوق المترتبة حيث قامت الوزارة بالتنسيق مع الهيئة بشأن الموضوع. ونوهت الهيئة إلى أن تلك العمالة وبالرغم من إبلاغ الفريق لهم بالإجراءات التي تمت لصالحهم استمروا بالإضرابات العمالية المتعددة.

في ندوة إلكترونية بعنوان «قطاع التعليم في الكويت بعد جائحة كورونا»

«المركز»: الابتكار وتعزيز المهارات والمنافسة عوامل أساسية لدعم قطاع التعليم

عقد المركز المالي الكويتي «المركز» ندوة إلكترونية بعنوان «قطاع التعليم في الكويت بعد جائحة كوفيد19- والاستثمار فيه» لمناقشة التحديات التي تواجه قطاع التعليم بعد أزمة فيروس كوفيد19- حول العالم، وتأثير إغلاق المؤسسات التعليمية، وتزايد الإقبال على التعليم عن بعد وفرص الاستثمار فيه، وذلك يوم الإثنين الموافق 22 يونيو 2020.

وأدار الجلسة النقاشية في الندوة السيد مناف عبدالعزيز الهاجري الرئيس التنفيذي «للمركز»، وشارك فيها السيد علي حسن خليل رئيس العمليات في «المركز»، والسيدة أريج علي الغانم المدير العام لمدرسة البكالوريا الأمريكية (ABS)، والسيد بدر ورد المؤسس والرئيس التنفيذي لتطبيق (Lamsa)، والسيد يوسف الحسيني المؤسس والرئيس التنفيذي لموقع وتطبيق (Baims). وأشار العرض التقديمي إلى أن حجم الإنفاق على التعليم في العالم في عام 2015 بلغ 5.2 تريليون دولار، ومن المتوقع نمو الإنفاق على التعليم بنسبة 4% سنويا عالمياً. وبالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن نسبة الإنفاق تفوق النسبة العالمية وتتراوح ما بين 5-6% سنوياً.

وحددت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ومنظمات دولية اخرى إطار عام لمهارات القرن الواحد وعشرين، ويرتكز الإطار على 11 محور، من أهمها تعزيز التفكير الناقد وحل المشكلات، والثقافة المعلوماتية، والإبتكار والإبداع، والاتصال والتشارك. وتنفق دولة الكويت 15،000 دولار على الطالب ، إلا أن جودة التعليم متدنية، حيث حصلت الكويت على المرتبة 47 من 50 في اختبارات لقدرات ال TIMSS في عام 2015، في حين تنفق دول أخرى مثل كوريا نصف ما تنفقه الكويت على الطالب وترتيبها الثالث في اختبار القدرات. ومع أزمة جائحة كوفيد-19، تم إغلاق المدارس في أكثر من 124 دولة، أي أن حوالي مليار ومائة طالب تأثروا بعد الجائحة.

ومن عام 2014 إلى 2019، كان هناك 16 عملية استحواذ واندماج في قطاع التعليم في الكويت قيمة 1.2 مليار دولار او 160 مليون دينار كويتي، 12 منهم تم إتمامهم في أخر عامين، الأمر الذي يشير إلى أهمية هذا القطاع للمستثمرين.

وأشار الهاجري في بداية الجلسة النقاشية أن جائحة كورونا ساهمت في إبراز دور التعليم الإلكتروني بشكل كبير، من حيث إمكانية تواصل الطلبة والمعلمين عن بعد عبر برامج التواصل، مما ساهم في تقديم العديد من الفرص الاستثمارية حول العالم وفي المنطقة. وطرح الهاجري مجموعة من التساؤلات على المشاركين في الجلسة النقاشية حول التغيرات التي شهدها قطاع التعليم عقب جائحة فيروس كوفيد19-، ومدى سلاسة تطبيق التعليم عن بعد خلال الأزمة، ومدى ملاءمة معدلات الإنفاق على الطالب مع مخرجات التعليم وجودته، ودور القطاع الخاص كقوة تنموية في دعم قطاع التعليم، والحلول المطروحة ضمن النظام البيئي الحالي. وذكر أن قطاع التعليم قطاع مهم له تحدياته القديمة المزمنة، وله تحدياته الجديدة مثل رفع الكفاءة والتعليم عن بعد. كما أنه بوابة مهمة لبوابات العدالة الاجتماعية بين الشباب يملك الكل فيها نفس الحق بالحصول على أفضل فرصة بالتعليم. ويجب ألا يكون لدينا أي حرج أن نسد الثغرات بأسرع وقت ممكن من خلال رفع الممارسات في القطاعات الأخرى لترقى لهذا المستوى. وأشار خليل أن مستويات خريجي المدارس والجامعات الأجنبية تتفوق على خريجي المدارس والجامعات الحكومية، وهو ما هو ملحوظ في سوق العمل من حيث مهارات الخريج وطريقة تفكيره وتعامله مع أمور العمل بشكل يومي. ونظراً لصعوبة إعادة هيكلة التعليم الحكومي على المدى القصير، فإن أي استثمار ممكن أن يكون مكمل للتعليم الحكومي من خلال تقديم منهج أو برنامج مكمل بتكلفة ضئيلة بهدف رفع مستوى الطالب سيكون حل ممتاز على المدى القصير.

«الاتحاد العربي لمراقبي التأمين» يناقش تعزيز قدرات القطاع في الأسواق العربية

عقد الاتحاد العربي لمراقبي التأمين اجتماعه السادس «عن بعد» برئاسة إبراهيم عبيد الزعابي مدير عام هيئة التأمين رئيس الاتحاد بحضور رؤساء وممثلين عن الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين أعضاء الاتحاد.

وتم خلال الاجتماع بحث العديد من المواضيع التي تهم الاتحاد وأسواق التأمين العربية ووسائل تعزيز قدرات قطاع التأمين العربي في ظل التحديات المختلفة. وأكد الزعابي أهمية الاجتماع في هذه المرحلة التي تتسارع فيها وتيرة التطورات والتغيرات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا « كوفيد19-» والتي تُلقي بظلالها على الجوانب المختلفة في قطاع التأمين، الذي يمثل عنصراً اساسياً لدعم الاقتصاد العربي ونموه. وأشار إلى حرص الأمانة العامة للاتحاد على تبادل الخبرات والرؤى ووجهات النظر بين الدول الأعضاء حول مجمل التطورات والمستجدات المرتبطة بأعمال التأمين ووسائل مواجهة التحديات المختلفة وإمكانية تحويل تحديات هذه الأزمة إلى فرص تؤدي لتطوير قطاع التأمين العربي . وقال إنه من المهم مواصلة مناقشة المواضيع والقضايا التي تخص الاتحاد وقطاع التأمين العربي والتوصل إلى نتائج ملموسة بشكل سريع لدفع قطاع التأمين العربي نحو مزيد من التقدم والتطور والازدهار من الناحية التنظيمية والإشرافية والرقابية والخدماتية.

وأشاد الزعابي بدور الاتحاد في دراسة مختلف المواضيع والتحديات التي تخص قطاع التأمين بالدول العربية وتعزيز دور الاتحاد في إعطاء دفعة لجميع الدول الأعضاء لتبادل الخبرات والتنسيق في مجال الرقابة، لما فيه صالح صناعة التأمين العربية.

وناقش الاتحاد بعض المواضيع الادارية والتنظيمية على مستوى الاتحاد والتطورات والمستجدات المتعلقة بها، ومُخرجات فريق العمل بشأن إيجاد آليات لقبول شركات إعادة التأمين العربية في السوق العربي.

وتم الاتفاق على قيام فريق العمل بإعداد نموذج خاص بالمعلومات والبيانات المطلوبة عن معيدي التأمين العرب من الدول الأعضاء لاستيفائها من الدول الأعضاء عن طريق الإتحاد، مع أهمية توحيد معايير التقييم والملاءة المالية التي سيتم تضمينها في الدليل الاسترشادي بما يُعزز أعمال صناعة التأمين العربية كونه دليلاً ومرجعاً استرشادياً لنقل المعرفة وصقل الخبرات ، كما تم خلال الاجتماع عرض مخرجات عمل اللجنة المصغرة لإعداد الدليل الاسترشادي لأعمال التأمين ونتائج اللجنة الموسعة والمكونة من» دولة الإمارات وسلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية» ومُستجدات تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 .

5 تحذيرات بشأن الاقتصاد والأسواق العالمية

احتل تقرير الآفاق المستقبلية بشأن أداء الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي مكانة خاصة بين الأحداث على الساحة العالمية خلال الأسبوع الماضي.

وصاحب تقرير تحديث الآفاق المستقبلية عن شهر يونيو مجموعة من التحذيرات بفعل تداعيات أزمة «كوفيد19-»، والتي تمثلت في الأداء الاقتصادي والأسواق العالمية والفصل بين الاثنين ومستويات الديون والضربة الكارثية في سوق العمل.

التحذير الأول: يعتقد صندوق النقد الدولي أن الركود العالمي للاقتصاد سيكون أكثر عمقاً في عام 2020، حيث عدل تقديرات الانكماش للأسوأ بشكل ملحوظ ليصبح 4.9 بالمائة.

ومن شأن هذه التقديرات أن تكون أسوأ بنحو 1.9 بالمائة من التوقعات الصادرة في شهر أبريل /نيسان والتي كانت تشير لانكماش في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 3 بالمائة.

وفي كلا الحالتين، فمن شأن ذلك أن يكون أسوأ وتيرة ركود عالمي للاقتصاد منذ فترة الكساد العظيم، حيث إن نسبة الانكماش تفوق تلك المسجلة أثناء الأزمة المالية العالمية.

وتنبع هذه الرؤية الأكثر قتامة حيال الاقتصاد العالمي في العام الجاري من أن وباء «كوفيد19-» كان ذو تأثيرات سلبية بدرجة أكبر من المتوقع على النشاط الاقتصادي خلال أول 6 أشهر من العام، كما يقول الصندوق الدولي.

التحذير الثاني: بينما كانت التوقعات سلبية عن الأداء العالمي هذا العام، فإن التعافي الاقتصادي المحتمل في عام 2021 سيكون أبطأ من المتوقع سابقاً، كما أن الشكوك تحاوطه.

ومن المتوقع، بحسب التقديرات الجديدة للصندوق الدولي، أن يتوسع الاقتصاد العالمي بنحو 5.4 بالمائة في العام القادم، وهي أرقام أقل من توقعات النمو البالغة 6.5 بالمائة والتي كان يرجح حدوثها في السابق.

وترى كبيرة الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي «جيتا جوبيناث» أن قوة التعافي الاقتصادي غير مؤكدة وأن تاثير الوباء سيكون متفاوتاً على القطاعات والدول وذلك في ظل غياب العلاج الطبي أو اللقاح.

وفي المجمل، يعتقد صندوق النقد أن الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ستتجاوز 12 تريليون دولار خلال العامين الحالي والمقبل.

التحذير الثالث: يسلط الصندوق الدولي الضوء مجدداً على حجم الدين العام العالمي، حيث يعتقد أنه قد يقفز أعلى 100 بالمائة نسبة للناتج المحلي الإجمالي لأول مرة على الإطلاق.

ويمكن أن تختبر مستويات الديون الآخذة في الارتفاع جنباً إلى جنب مع خسائر الائتمان المحتملة والتي قد تنجم عن حالات الإفلاس، مرونة البنوك في بعض الدول.